**عنوان المحاضرة أشكال الديمقراطية**

**الجزء الاول**

الديمقراطية هي النظام السياسي الذي يقوم المواطنون بإدارة أمورهم العامة بأنفسهم أما مباشرة أو بوساطة أجهزة منتخبة، فالشعب قد يمارس السلطات بنفسه أو يوكلها الى ممثلين عنه، أو يوكل بعضها الى ممثلين عنه ويحتفظ بالباقي لا دارته بنفسه، وهناك أشكال عديدة للديمقراطية، واختلفت الدراسات حول تصنيف أشكال الديمقراطية، الا ان أهم أشكالها هي:

**1- الديمقراطية المباشرة**: وتعتبر اقدم صور للديمقراطية واقربها الى الديمقراطية الحقيقية، حيث يمارس فيها الشعب الحكم بنفسهِ من غير وسيط في كل مجالات الحكم، وفي ظل هذا الوضع فلا تكون هناك مجالس نيابية، ولا يطبق هذا النظام الا عندما يكون عدد السكان محدوداً ولذلك لم يعد هذا النظام موجودا في وقتنا المعاصر، وقد وجدت قديماً في اثينا، حيث كان المواطنون يتمتعون بالمساواة السياسية، في ظل دولة المدينة الصغيرة، ولا يطبق مفهوم المواطنة على الجميع بل مقتصرا على الاحرار من الرجال البالغين فقط، اما الاطفال والنساء والعبيد فلا حق لهم بالمواطنة وحقوقها([[1]](#footnote-1))، رغم انهم يشكلون الاكثرية وعليه سميت (الديمقراطية العرجاء)([[2]](#footnote-2)). ويعدّ النظام السياسي في (أثينا) ذا طبيعة شعبية في حماية السيادة، حيث ظهرت افكار تؤكد على ضرورة الاجهزة الجماعية، قال بعض الباحثين :(ان أفضل وسيلة للحد من تجاوزات السلطة هي في وضع تلك السلطة تحت رقابة وسيطرة أجهزة جماعية)([[3]](#footnote-3))، وقد ظهرت في أثينا التي سماها بعض المؤرخين والباحثين بانها(بطلة الديمقراطية في جميع مدن الاغريق)، ثلاث اجهزة سياسية هي:

أ- جمعية الشعب: وتضم من تتوفر فيهم الشروط المطلوبة للمشاركة السياسية، وهي ان يكون مواطنا أثينياً (لا مقيما)، ومن ابوين أثينيين، وحرا ذكرا،ً ويبلغ العشرين من عمره، وتمثل هذه الجمعية في المفهوم العام(السلطة التشريعية)، وهي جمعية شعب المدينة، واتسمت بشكلها الدستوري، وتمتعها بجميع السلطات في الدولة، يتولون تصريف الشؤون التي تخص الوظيفة التشريعية المتجسدة في اقرار القوانين والمعاهدات والضرائب، ويعينون القضاة، ويراقبون اعمال مجلس الخمسمائة، ولها حق نفي أي مواطن يهدد وجوده الأمن والاستقرار خارج أثينا لفترة عشر سنوات[[4]](#footnote-4)، يظهر من ملامح نظام الجمعية ان السلطة تخضع لرقابة مباشرة من قبل المواطنين، وان السلطة الفعلية هي سلطة الشعب أي الديمقراطية.

ب- المجلس العام (مجاس الخمسمائة): ويتكون من خمسمائة عضو يتم اختيارهم من قبل الجمعية العامة، يمثلون قبائل أثينا العشر، يتم انتخابهم عن طريق القرعة أو الانتخاب، مدة عضوية المجلس سنة واحدة لكثرة عددهم، ويختارون رئيسا لأثينا من بينهم، وللمجلس مهام خاصة، منها تهيئة ما يعرض على مجلس الشعب وتنفيذ قراراته، والرقابة على السياسة الخارجية والاهتمام بالإدارة[[5]](#footnote-5).

ت- المحاكم: وتعتبر جهاز للرقابة الشعبية، وأساس الحكم الديمقراطي في أثينا، يبلغ عدد اعضاءها (201 الى 501) عضواً من الذكور البالغين الثلاثين من العمر، يتم اختيارهم بالانتخاب عن طريق الهيئات المحلية، وللمحاكم سلطة تماثل سلطة الجمعية العامة([[6]](#footnote-6)).

1. ) حقوق الإنسان، عباس، عبد الهادي، ج ۱، دمشق، 1995. [↑](#footnote-ref-1)
2. ) الإسلام والديمقراطية في معركة البناء الحضاري، عبد الجبار، محمد، معهد الدراسات العربية الإسلامية، لندن، 2000. [↑](#footnote-ref-2)
3. ) تطور الفكر السياسي، عبد القادر، علي احمد، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1970. [↑](#footnote-ref-3)
4. ). تاريخ القانون، العبودي، عباس، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1989. [↑](#footnote-ref-4)
5. ). الديمقراطية وفكرة الدولة، عبد الفتاح حسين، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1964. [↑](#footnote-ref-5)
6. ). ملامح حقوق الانسان في شرائع العراق القديم، العطار، أحمد هاشم ،بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة ،ط ۱، 2004. [↑](#footnote-ref-6)